ـــ
Ramadan Kareem

ـــ
Ramadan Kareem

مدير عام التسويق الزراعي المهندس فاروق قاسم لـ(الثورة):

نسبة الاكتفاء لا تتجاوز 6% والنمو السكاني يلتهم الموارد

اكد مدير عام التسويق الزراعي بوزارة الزراعة والري المهندس فاروق قاسم ان نسبة الاكتفاء الذاتي لدينا من الغذاء متدنية للغاية ، و لاتتجاوز حاليا 6% بحسب المؤشرات الرسمية للعام 2012م. وقال في حديث خص به "الثورة" أن هناك تدنياً كبيراً في دخول الناس وفي الوضع المعيشي بشكل عام ، وتلاشياً تاماً للطبقة الوسطى التي تحولت الى طبقة محدودة . وتطرق قاسم الى العديد من القضايا والاختلالات المرتبطة بالسياسات الزراعية والغذائية والارتفاع الكبير في النمو السكاني الذي يلتهم الموارد ويضاعف الفجوة القائمة في الامن الغذائي.

لقاء / محمد راجح

* ممكن تعطينا فكرة حول وضعية الأمن الغذائي الحالي في اليمن ؟

- طبعا هناك تدن كبير في دخول الناس وفي الوضع المعيشي بشكل عام ، فالقوه الشرائية منخفضة وهناك تلاش ايضا للطبقة الوسطى التي تعتبرً الآن طبقة محدودة ، هناك كذلك قضايا أساسية في الأمن الغذائي نحن بعيدون عنها تماما ، الكثير من البلدان غيرت سياساتها واتجهت لإنتاج الغذاء ،لم يعد في هذا الأمر من حديث لما يسمى بالاكتفاء الذاتي ، يعني قد بكون لديك اكتفاء ذاتي في الخضار والفواكة لكن ليس لديك اكتفاء ذاتي في الحبوب وهي المشكلة الكبرى . تصور ان وارداتنا من القمح في آخر احصائية تصل إلى نحو 4 ملايين طن ،طبعا رقم كبير جدا ، هناك عوامل مؤثرة مثل النمو السكاني وغيرها لكن تبقى الفجوة عميقة .

بيئة

* طيب هل هناك بيئة مواتية لتطوير إنتاجية الحبوب ؟

- ليس هناك بيئة مؤاتيه للإنتاج الزراعي ،لأن الزراعة غير الصناعة ، هناك أمر آخر معظم الحبوب ترتبط عملية انتاجها بالأمطار ، في العام 2010م كانت هناك وفرة في الأمطار انعكست على ارتفاع إنتاجية الحبوب والذي تم استيراده بقي في المخازن ولم يستخدم إلا في العام التالي ، طبعا كان ذلك بعد الأزمة العالمية في العام 2008م ، الأسعار العالمية بدأت تنخفض فيما يتعلق بالقمح على الرغم من التقلبات المناخية الموجودة. بدأنا المشكلة نستورد بعض الحبوب مثل الذرة والدخن ، هناك مشكلة كما قلت سابقا تتعلق بالنمو السكاني العالي الذي يصل إلى أكثر من 3%.

* ما دور الدولة في هذا الجانب ؟

- الدولة قامت بإعداد برنامج خاص بالقمح وكان مدعوماً من الدولة بمبالغ متواضعة ، الهدف منه يرتبط بكون اراضينا محدودة واستهدف تطوير الانتاجية ، ننتج وفقا لوفرة المساحة المتوفرة لان التوسع الرأسي غير متاح لانعدام المساحة الكافية ، وتركز في مناطق بالجوف ومارب وشبوة، لكنها تظل جهوداً محدودة لكنها المتاحة في مثل هذه الظروف .

تدن

* بالنسبة للاكتفاء الذاتي من الغذاء كم تقدره وهل الفجوة لا تزال متسعة ؟

- نسبة الاكتفاء الذاتي لدينا متدنية للغاية ، وحاليا لا تتجاوز 6% ، وهناك تذبذب من عام لآخر، لكن آخر بيانات رسمية للعام الماضي 2012م تشير إلى أن نسبة الاكتفاء الذاتي تصل الى حوالي 6% ،في العام قبل الماضي كان الاكتفاء حوالي 8% والسبب هو وفرة الأمطار في العام 2010م وارتفاع انتاج الحبوب ، والذي تم استيراده ظل في المخازن واستخدم في العام 2011م .

مؤشر

* هل هذه النسبة تمثل مؤشراً خطيراً لوضعية الأمن الغذائي في اليمن ؟

- لا أقول أنها كارثة لكنها قد تكون سوء تدبير ، هناك اختلالات كبيرة وفجوة عميقة ، ليست هناك أراض كافية يمكن زراعتها ، هناك مشكلة انتشار زراعة القات حتى في القيعان ، وفي مناطق هامه مثل قاع جهران ، لدينا صحيح اكتفاء ذاتي في محاصيل مثل الشعير لكن القمح هو الأهم ، هذا المحصول يمكن زراعته في الهضاب والمناطق الجبلية ، الظروف البيئية قد تكون لها علاقة لكنها ليست مشكلة بحد ذاته ،البرامج الوطنية لتطوير زراعة القمح تتطلب الكثير من الجهود والإمكانيات ، وتشجيع المزارعين عامل تحفيزي مهم.

الممثل المقيم والمدير القطري لبرنامج الأغذية العالمي باليمن لـ"الثورة" :

اليمن ثاني دولة بعد افغانستان في سوء التغذية

يعاني أكثر من 10.5 مليون شخص يمني من انعدام الأمن الغذائي في اليمن.. ويؤثر هذا الرقم سلبا على الجانب الاجتماعي والاقتصادي للبلد حيث تزداد نسبة البطالة والفقر والتسرب من التعليم بالإضافة إلى نسبة زيادة عمالة الأطفال.. ومن ضمن البرامج العاملة في مجال الغذاء والأمن الغذائي برنامج الأغذية العالمي والذي لديه مكتب في اليمن.

"الثورة" أجرت حوارا مع السيد بيشو براجولي الممثل المقيم والمدير القطري لبرنامج الأغذية العالمي باليمن حول سوء التغذية وأضرارها وأسبابها.. فكانت الحصيلة التالية:

حوار/ حسن شرف الدين

* بداية.. هل لكم أن تتحدثوا عن برنامج الأغذية العالمي في اليمن؟

- البرنامج يساعد خمسة ملايين شخص في اليمن، ويهتم بجميع النشاطات، وركزت الجهود على الأعداد المستهدفة حاليا من هذا المشروع والمقدرة بخمسة ملايين شخص مستهدف في اليمن، وتم اختيار المستهدفين على ضوء مسوحات ميدانية تكفل بها برنامج الغذاء العالمي ضمن معايير دولية ومقاييس تم الاتفاق عليها، ومؤشرات تؤخذ من واقع الميدان.. ويركز البرنامج على موضوع الأمن الغذائي، والأعداد التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي في اليمن تقدر بـ10.5 مليون شخص من إجمالي عدد السكان.. كما أن البرنامج يركز على الأطفال المواليد والأمهات الحوامل والمرضعات، ويركز على النازحين الذين هم دون خط الأمن الغذائي حيث يعاني أكثر من نصف مليون طفل من سوء تغذية، ويوجد في اليمن تقريبا 600 ألف نازح من النزاعات الحاصلة باليمن في مختلف مناطق الجمهورية.. ولدينا إجمالا 3.8 مليون شخص مستفيد من هذا البرنامج إضافة إلى الحوامل والأطفال الذين تم ذكرهم سابقا.

دعم مباشر

الجزء الثاني من المشروع دعم مباشر ليس ضمن خطة المشروع يتمثل في دعم الاقتصاد المحلي في اليمن.. حيث أن جميع المواد الغذائية التي يأخذها البرنامج من السوق المحلية أو يستوردها.. وفي الآونة الأخيرة بدأ التركيز على شراء المواد محليا، وهذا يدعم التجارة والاقتصاد الوطني، بالإضافة إلى ذلك موضوع النقل، كما أن البرنامج يعتمد على التجار والإمكانيات الموجودة في البلد وهذا يدعم أيضا مستوى الاقتصاد المحلي.

وهناك مشروع آخر تم إضافته مؤخرا مشروع تعليم الفتاة، وهذا يشمل كل أراضي الجمهورية اليمنية، حيث يعتبر الفرق بين الإناث والذكور في الجانب التعليمي الأسوأ في العالم، حيث نسبة هروب الفتيات وعدم التحاقهم بالمدارس يعتبر أعلى نسبة في العالم، وسوء التغذية هي من المشاريع التي يركز عليها برنامج الغذاء العالمي، اليمن تعتبر ثاني دولة بعد أفغانستان تعاني من سوء التغذية.. ولذلك قام البرنامج بعمل خطة لإيجاد البدائل والحلول لمناقشة هذه المشاكل، وهناك مشروع جديد سيتم تنفذه خلال العام القادم يشمل أكثر من فعالية ويهدف المشروع إلى إيجاد وظائف والإكثار من الحضور إلى المدارس والتغذية المدرسية وتشجيع البنات على الالتحاق بالمدارس في عموم أراضي الجمهورية ودعم اللجان المحلية والتنمية الريفية في مناطق الريف في اليمن من ضمنها بناء المدرجات ودعم زراعة البن ودعم الزراعة ونوع المنتوج كما ونوعاً بالإضافة إلى دعم مشاريع إدرار الدخل على مستوى الفرد ضمن نطاق اللجان.. والبرنامج يركز على مشروع تجميع مياه الأمطار لمكافحة أزمة الجفاف التي يعاني منها اليمن.

260 مليوناً

* كم هي ميزانية البرنامج.. وهل هي قابلة للزيادة؟

- 260 مليوناً قيمة المشاريع المنفذة والدعم المقدم من برنامج الغذاء العالمي في عام 2013م.. وستكون قيمة المشاريع التي سينفذها البرنامج خلال عامي 2014م و2015م بنفس المبلغ المخصص 260 مليوناً.

مسوحات

* في بيان صادر عن مكتبكم ذكرتم أن 10.5 مليون شخص في اليمن يعانون انعدام الأمن الغذائي.. كيف أخذتم هذا الرقم؟

- بناء على تقرير تم إعداده قبل عامان وتم تحديثه في شهر يوليو الماضي قام به أكثر من 400 مساح حول البلد.. الذين قاموا بالنزول الميداني إلى القرى والمناطق اليمنية المختلفة وسألوا العمال والفلاحين وأصحاب البيوت وجمعوا البيانات عبر الاستقصاء الميداني وتم عكسه على ضوء التقرير السنوي الذي يقدم، وعلى ضوء هذا هذه التقارير نعتمد المؤشرات.

مجاعة وفقر

* ما هي التأثيرات السلبية لهذه الظاهرة؟

سنفقد جيلاً كاملاً ..وجود سوء تغذية يؤثر على مستوى الذكاء، وسيظهر جيل غير مؤهل لمواكبة العلم، كما أنه تزداد نسبة المجاعة والفقر مما يؤثر سلبا على المجتمع حيث تنساق بعض أفراد هذه الفئة إلى مجالات لا تخدم المجتمع كالإرهاب والتخريب أو أي جهة غير مرغوب فيها ومجالات أخرى خارجة عن التعليم والصحة.. بالإضافة إلى ضعف الاستقرار والأمن داخل البلاد جراء الفقر والمجاعة وارتفاع نسبة سوء التغذية وضعف الصحة والأمن والتربوي.. وقد تم مناقشة هذه المواضيع خلال زيارة مدير الغذاء العالمي في العالم والتقت ومدير البرنامج باليمن مع الرئيس عبدربه منصور هادي وقد كانت أولويات السيد الرئيس موضوع الفقر والأمن.. ويعتبر الفقر أحد المؤثرات على الهيكل الاجتماعي في اليمن وعدم الاستقرار وسوء التغذية.

فالفقر والجوع يؤثراً سلباً من خلال قيام الأسر بعدم إرسال أبنائها إلى المدارس مما يجعل أولادهم يذهبون إلى (الشحت) وهروبهم من المدارس أو تقوم الأسر بدفع أطفالها إلى العمل في مجالات،وهناك مليونا طفل يمني في مستوى العمالة المفترض أن يكونوا في المدارس،وهذا الرقم يعتبر عالياً وإذا قامت الأسرة الفقيرة بدفع أولادها إلى المدارس يذهبون وفيهم سوء تغذية أو جائع مما يؤدي إلى ضعف مستوى الذكاء وضعف قبوله للمادة العلمية وبالتالي لا تستطيع أن ترتقي الدولة بمستوى التنمية في اليمن وينخفض مستوى التعليم والأكاديمي الذي يهدف إليه أي بلد.. وهذا يعطينا مجموعة من التحديات في تبني التنمية الصحيحة والسياسات الرشيدة والإرادة للدولة والمجتمع.. للوصول إلى مجتمع راق.

سياسات رشيدة

* كيف يمكن أن نحد من هذه المشكلة؟

- حتى تحل هذه المشكلة تحتاج أولا إلى سياسات رشيدة ودعم متوافر وإرادة حثيثة لتحقيق الأمن الغذائي بالإضافة إلى تنفيذ المشاريع بطريقة صحيحة، كما يجب أن يكون دور الحكومة دور فعال.. البرنامج القادم الذي سينفذه البرنامج هو مساعدة الناس حتى يساعدو أنفسهم، وهناك مشروع الصمود ومواجهة الأزمات يعتمد على الذات بمساعدة الآخرين، وهذا يتدرج في الاعتماد على النفس والاستقلالية.

والمشاكل الأخرى التي تعاني منها اليمن ارتفاع نسبة البطالة والوظائف قليلة وارتفاع أعداد النازحين بسبب المشاكل النزاعات الحاصلة في اليمن.. إضافة إلى الأعداد العائدة من السعودية في الآونة الأخيرة سبب نقصاً في المبالغ المرسلة من المانحين، وهذه المشاكل تشكل عبئاً على المجتمع، كما أن الدعم الحكومي محدود وفقا لإمكانيات اليمن، ومع هذه المشاكل ترتفع نسبة سوء التغذية، وسوء التغذية لا يشمل الغذاء فحسب بل يشمل أيضا المياه الصحية وتوفر البيئة السليمة من حيث توفر شبكة المجاري والوحدات الصحية، وهناك جهل كبير من الأمهات وأرباب الأسر في معرفتهم للقيمة الغذائية وانعكاساتها على المستوى القريب والبعيد.

ممتازة

* تحدثت عن أهمية دور الحكومة.. ما هي أوجه التعاون بين البرنامج والحكومة.. وتقييمك لاستجابة الحكومة في تنفيذ مشاريع البرنامج؟

- علاقتنا ممتازة.. دور الحكومة فعال جدا.. وعلاقتنا بها ممتازة جدا.. ونحن نحاول تعميق هذه العلاقات للوصول إلى أهداف أفضل، ونحن لا نستطيع العمل في الجمهورية اليمنية بدون الحكومة.. وبرامجنا جزء من برامج الحكومة، نحن نقوم بالمساعدة في تنفيذها وتطويرها وتكون أوسع وأشمل بطريقة أفضل.

الدول المانحة

* ما هي المشاريع التي نفذتموها.. وهل عملتم لهذه المشاريع تقييماً لمعرفة أثرها على الفئة المستهدفة؟

- المشاريع كثيرة.. منها مشروع تعليم الفتاة..عدد الفتيات الملتحقات في التعليم كان 35 ألفاً .. ولوحظ بعد تنفيذ المشروع أن العدد بدأ يزيد من خلال إقبال الفتيات على المدارس، حيث وصل العدد إلى ثلاثة أضعاف وهذا يعتبر مؤشراً على نجاح البرنامج وكثير من الأسر الفقيرة ترسل بناتها إلى المدارس.. وهناك مشروع التغذية المدرسية في مدارس مخصصة لرفع المستوى التغذوي عند الأطفال.. وهناك مشاريع مواجهة الأزمات الذي يهدف إلى إيجاد الوظائف ورفع مستوى الدخل على مستوى الأسرى ثم على مستوى المجتمع.

من ضمن المؤشرات الطيبة والعلاقات الطيبة مع الدول المانحة، في الآونة الأخيرة لدينا دعم ممتاز جدا من قبل كثير من الدول الرئيسية المانحة من ضمنها أميركا والألمان واليابان وكندا واستراليا والاتحاد الأوروبي.. ومن ضمن سياساتنا توسيع الدعم عن طريق دول الجوار من ضمنها السعودية وقطر والإمارات والكويت.. وهذا يساعد في جوانب كثيرة من المساعدات لليمن من بعد السياسات الرشيدة والنتائج التي الإيجابية ظهرت.

**** قام بالترجمة خلال إجراء الحوار السيد أثير نجم مدير مكتب صنعاء لبرنامج الأغذية العالمي باليمن.**

1.5 مليار دولار سنوياً

حي دارس حتى نحصل بضعة أيام نعمل فيها وبعدها نتوقف لأيام وهكذا حتى يأتي الفرج من رب العباد أما مسؤولونا فهم مشغولون بتقاسم الكراسي.

وأردف بالقول: لا أدري كيف بإمكاني أن أساعد أسرتي وأخرج بها من حفرة الجوع والاعتماد على معونات الجيران، أمنيتي أن يحظى أطفالي بحقهم في تناول ثلاث وجبات في اليوم كباقي الأطفال،لا أطمح في أكثر من لقمة عيش كريمة لي ولعائلتي، فمن يساعدني اليوم سيمل فعل ذلك غدا، أرغب في الحصول على فرصة عمل تقيني من سؤال الناس.

واقع مؤلم

قصص عرضناها من الواقع المعاش ليست من الخيال ومن أطراف العاصمة صنعاء فكيف هو الحال في المناطق النائية والبعيدة، فمن المؤكد أن الوضع أكثر مأساوية مما وجدناه ولست مبالغا إن قلت إن الرأس سيشتعل شيبا لو زار أحدنا بعض القرى والمناطق البعيدة التي لازالت خارج نطاق العصر فربما وجدنا هناك من توفي من قلة الطعام وماخفي كان أعظم.

خسائر

هذه الظاهرة تلحق أضراراً اقتصادية باليمن تتجاوز1,5مليار دولار سنويا نتيجة إصابة الأطفال بنقص الغذاء والتقزم وارتفاع معدل الوفيات بين الأطفال والامهات والعزوف عن التعليم بنسب كبيرة من الجنسين من اجل البحث عن المال والعمل استنادا لبيانات رسمية استخلصت من واقع تقييم لوضع الاقتصاد اليمني والمحافظات الأشد فقرا.

وكان تقرير المراجعة النصفية لخطة الاستجابة الإنسانية في اليمن الصادر عن الفريق القطري الإنساني ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الإنسانية العاملة في اليمن قد أشار إلى أن عدد الأشخاص الذين هم بحاجة إلى مساعدات إنسانية بلغ نحو 13.1 مليون شخص في جميع أنحاء البلاد فيما يستهدف شركاء العمل الإنساني 7.7 مليون شخص لمدة سنة لأسباب تتعلق بالوصول والأوضاع الأمنية وقدرات التنفيذ والقيود المفروضة على الموارد.

وأكد التقرير أن الاحتياجات الإنسانية والسياق الأساسي في اليمن لا يزالان على حالهما إلى حدّ كبير كما كانت عليه منذ أن تم إطلاق خطة الاستجابة الإنسانية لليمن في شهر ديسمبر 2012م حيث تسببت العديد من الأحداث في عام 2013م في وجود فرصة قوية للتوصل إلى حلول متينة ومستدامة للأزمة اليمنية. وقد تخللت التعديلات في البرامج القائمة في غالبيتها جهود للاستفادة من هذه الفرصة من خلال دمج الإنعاش المبكر في أنشطة إنقاذ الأرواح، وهو ما سوف يساعد أيضا على ترسيخ فوائد الاستثمارات الإنسانية.

وطبقا للتقرير فقد طرأ انخفاض بسيط في متطلبات التمويل لخطة الاستجابة الإنسانية لليمن 2013م نتيجة لتحسين ترتيب الأولويات وتركيز الأنشطة خلال الفترة المتبقية من عام 2013م ليصل إجمالي متطلبات التمويل إلى 702.334.39 دولارا أميركيا حيث التزم شركاء العمل الإنساني بتنويع وعاء المشاركة للمانحين - ليشمل دول الخليج والقطاع الخاص - لتمويل هذه المتطلبات. كما قام الشركاء كذلك بتحديد الأنشطة الأكثر أهمية بالنسبة لبقية العام ضمن المشاريع ذات الأولوية العالية في محاولة لتسهيل قرارات التمويل السريع التي بدورها ستساعد على نحوٍ فوري في تلبية المتطلبات الطارئة للفئات الأشد احتياجا.